الديمقراطية المحدثة في النظام السياسي

للولايات المتحدة الامريكية

م.د. لؤي سعد عبيد

الجامعة العراقية/ كلية القانون والعلوم السياسية

Luay.s.ubaid@aliraqia.edu.iq

https://doi.org/ 10.61884/hjs.v13i49.442

ملخص :

لم تنشأ الولايات المتحدة الامريكية كبقية الدول القومية، بل ان جذور تكوينها يعود الى تدفق الهجرة الانكليزية والأوربية نحوها اما بسبب الاضطهاد السياسي، أو الأزمات الاقتصادية، أو بحثا عن الثروة. لتتكون ثلاثة عشر مستعمرة تابعة للتاج البريطاني.

بدأت تتوتر العلاقة بين المستوطنات الثلاثة عشر ووطنهم الام بريطانيا، بسبب التسلط الإنكليزي على المستعمرات وفرض الضرائب، ورافق ذلك بروز الأفكار الديمقراطية والتحررية التي كان أساسها الممارسات الديمقراطية في بعض المستوطنات والتي بدأتها مستوطنة فرجينيا التي كانت تتمتع بحكم ذاتي في إدارة شؤونها من دون ان تخرج عن التبعية الإنكليزية سياسياً لتكون نموذجا لبقية المستوطنات. فانطلقت حركات ثورية تطالب بالاستقلال عن بريطانيا حتى تمكنت من الحصول عليه وتشكيل اتحاد كونفدرالي، الا ان ذلك الاتحاد واجه الكثير من المشاكل الاقتصادية السياسية مما جعل الإباء المؤسسين يحاولون أيجاد نظام حكم يثبت وحدة الولايات ويمنع انفصالها عن الاتحاد.

وبسبب تأثر الآباءالمؤسسين بوطنهم الام بريطانيا حاولوا إيجاد نظام سياسي كان اشبه بالنظام الملكي الإنكليزي الا انهم قاموا بتحديثه والمزاوجة بين النظام الملكي المطلق والديمقراطية. ليكون نظاماً مبتكراً من قبل واضعي دستور الولايات المتحدة اخذت به الكثير من الدول.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية الامريكية، النظام السياسي في الولايات المتحدة الامريكية، الدستورالأمريكي، النظام الرئاسي.

The evolved democracy in the American political system

Dr. Luay saad Ubaid
University of al iraqia/ College of Law and Political Science
Luay.s.ubaid@aliraqia.edu.iq

Modernized democracy in the political system of the United States of America

ABSTRACT

The United States of America did not arise like the rest of the nation-states. Rather, the roots of its formation go back to the flow of English and European immigration towards it, either because of political persecution, economic crises, or in search of wealth. This led to the formation of thirteen colonies belonging to the British crown.

The relationship between these thirteen colonies and their homeland, Britain, began to become tense, due to the English domination of the colonies and the imposition of taxes. This was accompanied by the emergence of democratic and liberal ideas, the basis of which were democratic practices in some settlements, initiated by the Virginia settlement, which was autonomous in managing its affairs without deviating politically from English subordination to serve as a model for the rest of the settlements. Revolutionary movements were launched demanding independence from Britain until they were able to obtain it and form a confederation. Yet that union faced many economic and political problems, which made the founding fathers try to find a system of government that would establish the unity of the states and prevent their separation from the union.

The Founding Fathers are influenced by their motherland, Britain, so, they tried to find a political system that was more like the English monarchy. They modernized it by combining the absolute monarchy with democracy to be an innovative system put by the framers of the United States Constitution that many countries adopted it.

KEYWORDS: American democracy, the political system in the United States of America, the American Constitution, the presidential system.

المقدمة

النظام السياسي في أي دولة هو حصيلة بيئته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تؤثر بصورة كبيرة على واقع النظام السياسي. ولا تختلف الولايات المتحدة الامريكية بالرغم من تكوينها المختلف عن الدول التي تشكلت بصورة اعتيادية عبر حقب تاريخية طويلة ضمن بقعة جغرافية معينة وتقاليد اجتماعية واقتصادية وسياسية. فمن المعروف ان الولايات المتحدة الامريكية نشأت من سكان متباينين غادروا بلادهم لأهداف مختلفة عن طريق الهجرات الأوروبية والانكليزية لتشكل ثلاث عشرة مستعمرة تخضع في شؤونها جميعاً الى التاج البريطاني، بالتالي فأن ظروف نشأتها بهذه الطريقة كان لها أثر كبير في تكوين نظامها السياسي الذي بني على أساس مؤسسيها وهم الإنكليز وسكانها المشبعين بالفكر الديمقراطي. لذلك اقتبس النظام السياسي الأمريكي الى العديد من الاليات والطرائق في إدارة الحكم من قبل النظم الملكية القديمة، وأستطاع الدستور الدستور الأمريكي ان يعدل عليها ويضعها ضمن القالب الديمقراطي، وقبل التطرق لموضوع البحث لابد من بيان بعض النقاط المهمة لعل من أبرزها الاتي: -

أولا. أهمية البحث: تأتى اهمية البحث من كونه يتطرق لموضوع مهم وجوهري شكل الاسس والابعاد المهمة لتكوين النظام السياسي الأمريكي، فالبحث يتطرق لموضوعات غاية في الاهمية، وهي جوهر اي تفاعلات داخل النظام السياسي الامريكي، الا وهي الديمقراطية المحدثة، والتي تعد من المداخل المهمة المفسرة لطبيعة التفاعلات داخل النظام السياسي الامريكي ليس لكونها تمثل المنطلق الذي تبنى عليه الولايات المتحدة الامريكية سلوكها وأهدافها فحسب بل لأنها المفتاح الذي يكشف لنا نوايا النظام السياسي الامريكي، وما يقف خلفه من دوافع الصراع والتعاون بين مؤسساته السياسية، ومن هنا تأتي اهمية البحث من أنهً يتناول مثل تلك الموضوعات من ناحية، ومن ندرة البحوث والدراسات التي تناولت هذه الظاهرة ولاسيما الديمقراطية المحدثة في النظام السياسي الامريكي.

ثانياً. إشكالية البحث: تمحورت إشكالية البحث حول النظام السياسي الامريكي قد نشأ من رحم الأفكار المتناقضة، وبالتالي يمكن إجمال ذلك في التساؤل حول كيفية أسهام بعض المعطيات التاريخية والثقافية والسياسية في قيام الديمقراطية في الولايات المتحدة الامريكية ؟، وهل من علاقة بين ثقافة المجتمع الامريكي وقيام النظام السياسي؟، وبالتالي تحاول إشكالية البحث الإجابة عن الأسئلة التالية: -

1- كيف مرت عملية التطور الديمقراطي للنظام السياسي الأمريكي؟

2- ما هو التحديث الديمقراطي للنظام السياسي الأمريكي؟

ثالثاً. فرضية البحث: ان الديمقراطية المحدثة كظاهرة دينامية في النظام السياسي الامريكي يرتكز اسباب نشؤها ومسارات تطورها واساليب ادارتها على وجود عوامل ومؤثرات عدة، قد تكون ذات طابع اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي، وعلى اسلوب إدارة النظام السياسي الأمريكي من مختلف الاطراف وعلى الوزن النسبي لكل طرف من اطرافه، فالنظام السياسي الأمريكي استطاع ان يحدث آاليات وصلاحيات السلطات الثلاث، وذلك نتيجة تغيير صلاحياتها عبر المراحل الزمنية المختلفة لاسيما صلاحيات رئيس الجمهورية لتكون اكثر شمولية ولكن بصورة اقرب للديمقراطية.

رابعاً. مناهج البحث: اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي في محاولة قراءة الاحداث وتحليلها وصولاً الى نتائج واضحة، وجرى استعمال المنهج التاريخي من تناول الجانب التاريخي في تأسيس النظام السياسي الأمريكي، فضلاً عن استعمال المنهج التحليل النظمي لمعرفة مدى استيعاب النظام السياسي الأمريكي للديمقراطية المحدثة.

خامساً. هيكلية البحث: وفقاً لإشكالية البحث وفرضيته جرى تقسيم البحث على مبحثين فضلاً عن مقدمة وخاتمة حيث تناول المبحث الأول عملية التطور الديمقراطي للنظام السياسي الأمريكي، وجرى في المبحث الثاني دراسة التحديث الديمقراطي للنظام السياسي الأمريكي.

المبحث الأول: التطور الديمقراطي للنظام السياسي في الولايات المتحدة الامريكية

سبقت تأسيس الولايات المتحدة الامريكية وقائع تاريخية كان لها أثر كبير في تكوين نظامها الديمقراطي والسياسي. فمن بقعة جغرافية كان سكانها الاصليون من الهنود الحمر، ومهاجرين أتت بهم الدول الاستعمارية لأهداف مختلفة، استطاعت تؤسس دولة تعد الأقوى عالمياً في فترة قصيرة اذ ما قارناها مع تاريخ نشأة الدول الأخرى.

المطلب الأول. بواكير الديمقراطية الامريكية: تاريخياً، ومن منظور حضاري، وموروث ثقافي، لم تشكل الولايات المتحدة الأمريكية المعروفة اليوم وحتى إعلان الاستقلال عام 1776 دولة بالمعنى الدقيق للكلمة وبنفس المقاييس التي نهضت عليها العديد من دول العالم. فهي وحتى القرن الثامن عشر مثلت أرضاً مفتوحة لمئات من الهجرات البشرية نزحت إليها من مناطق عدة . فمنذ وقت مبكر من القرن السادس عشر تعرضت القارة إلى هجرات متتالية بدأت بالرحلات الكشفية لأغراض علمية وجغرافية، أو دوافع اقتصادية

حتى تحولت فيما بعد إلى هجرات جماعية، كانت اضخم تلك الهجرات هي التي بدأ بها الانكليز الذين استقروا في بادئ الامر في المناطق الساحلية للشاطئ الشرقي لأمريكا الشماليةوجعلوا من فرجينيا اول مستوطنة انكليزية أقيم فيها مركز تجاري عام 1607، بعد ذلك توالى انشاء المستوطنات الانكليزية لتشكل في النهاية ثلاثة عشر مستوطنة او مستعمرة تحت التاج البريطاني كانت الأساس فيما بعد لتكوين الولايات المتحدة الامريكية[1].

لقد امتازت المستوطنات الانكليزية في أمريكا الشمالية بالنمو والاعمار بسبب ان المستوطنين البريطانيين الجدد قد حملوا معهم اين ما ذهبوا الحقوق التي يتمتع بها البريطانيون الاحرار وما ورثوه من تقاليد الانكليز في الكفاح من اجل الحرية، فضلاً عن حريتهم بالتنقل من مكان الى اخر اذ استطاعوا ان يتوغلوا وينتشروا بين الهنود سكان هذه الجهات الاصليين[2]. ولم تكن إنكلترا مصدر المهاجرين الرئيس بل وفد ولأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية الكثير من الالمان هرباً من الحرب وويلاتها، وكثير من ايرلندا الشمالية بسبب الفقر، ثم اسكتلندا وسويسرا وفرنسا وغيرهم حتى بلغ عدد السكان سنة 1690 (ربع مليون نسمة)، ثم اخذ العدد يتضاعف حتى زاد عن (مليونين ونصف) سنة 1775[3].

كان المهاجرون على الرغم من تباين جنسياتهم ولغتهم وعقيدتهم واهدافهم لم يكن يجمعهم غير الخضوع للسياسة البريطانية التي جعلتهم يشعرون بمرور الوقت بان حكومة لندن لا تعاملهم على قدم المساواة مع سكان الوطن الام ولا تأخذ مصالحهم الخاصة بعين الاعتبار، فضلاً عن عدم تمثيلهم في البرلمان البريطاني الى شعورهم بالنقص تجاه سكان الوطن الام، وان صوتهم غير مسموع في البرلمان وان الموظفين الانجليز الذين ترسلهم حكومة لندن تعاملهم وكأنهم مواطنين من الدرجة الثانية. لذلك جمع بين السكان تعرضهم لظروف قاسية دفعهم بالتالي الى التعاون والانصهار جميعاً دون النظر الى اختلافاتهم مما جعلهم يفكرون سياسياً بصورة اكثر ديمقراطية من ناحية المساواة والحرية عما كان سائداً في بريطانيا[4].

(1) عبد القادر محمود فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية (عمان، الأردن: دار الشروق، 2008)، ص 11 ،12.

(2) رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الاجتماعية والإنسانية، 2006)، ص 20.

(3) عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين (القاهرة: دار الفكر العربي، 1999) ص 34.

(4) رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعالم، مرجع سابق، ص 27-29.

كانت سياسة الحكم تختلف بين المستعمرات الثلاثة عشر، فمن ناحية التنظيم الحكومي كان اغلبها يعد ملكاً للتاج البريطاني ويخضع لإدارة السلطة الملكية بشكل مباشر، فالملك الإنجليزي يعين حكامها من بين افراد الطبقة الارستقراطية او من بين الموظفين الملكيين في المستعمرات او كانوا يرسلون من إنكلترا، اما المستعمرتان الملكيتان (كونيتيكت) و(رودايلند) فكان لسكانهما الحق في انتخاب حكامها الذين يتوجب عليهم ان يحصلوا على موافقة الملك على انتخابهم قبل ان يباشروا بمهام مناصبهم[5]. اما من ناحية طريقة الانتخاب فكانت تختلف إذا قورنت حقوق الانتخاب في ذلك الوقت بتلك في وقتنا الحاضر. فيمكن القول بأنها كانت صارمة إلى حد كبير اذ كان المطلب الديني (ضرورة انتماء الفرد إلى كنيسة معينة) سبباً في حرمان الكثير من حق الانتخاب في القرن السابع عشر، ولكنها حُقت كثيراً في القرن الثامن عشر، كان حق الانتخاب محظوراً فقط في الرجال، ومع ذلك فإن تلك المستعمرات تمتعت بحقوق أكثر حتى من السكان في البلد الأم. وفي المستعمرات الشمالية كانت الغالبية العظمى من الرجال تتمتع بحق الانتخاب، أما المستعمرات الجنوبية فلم يكن لها مثل هذا الحل، اذ يمكن القول بأن المجالس العامة إنما هي عبارة عن سلطة أوليغاركية. فالممثلون في هذه الجالس كان يجب أن يكونوا من أصحاب الإقطاعيات الكبيرة، وهؤلاء كان معظمهم يسكنون في المناطق الساحلية. ولا توجد هناك أحزاب سياسية منظمة، وهكذا فإن مصالح السكان في الداخل كانت تختلف عن مصالح أولئك الإقطاعيين على الساحل، وبالتالي فقد كانت المناطق الداخلية تعارض سياسة هؤلاء الإقطاعين وفي كثير من الاوقات كانت المناطق الداخلية تقوم بانتفاضات ضد السلطات الإقطاعية على الساحل، ومن أبرز هذه الأحداث انتفاضة (بيكون)[6].

أن المجالس العامة إنما هي عبارة عن سلطة أوليغاركية

لم تكن الولايات الامريكية الثلاثة عشر غائبة عن الممارسات الديمقراطية – وان كانت ضعيفة – كانت اذ بدأت اول ممارسة ديمقراطية على الأرض الامريكية هي عندما وافق الملك الإنكليزي

(5) هاشم صالح التكريتي، مقدمة في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية الحديث من الاكتشاف الى الاستقلال (بغداد: دار الجواهري للطباعة والنشر والتوزيع، 2013)، ص 119.

(6) محمد محمود النيرب، المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية (الجزء الأول) (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1997)، ص 47.

جيمس الأول على منح المستوطنين الإنجليز في مستعمرة (جيمس تاون) بولاية (فرجينيا) حق انتخاب مجلس تشريعي بولايتهم يتكون من ممثلين عن كل مدينة او مزرعة كبيرة بهدف التعاون مع الحاكم المعين من قبل الملك الإنجليزي والتشاور معه في أمور ولايتهم[7]. فتكون المجلس التشريعي المؤلف من سبعة وعشرين عضواً، غير ان الملك جيمس ندم فيما بعد على إعطاء الشعب صوتاً في قضاياهم وحاول ان يخمد هذا المجلس لكنه توفي قبل ان يتمكن من تخريب عمله ومنذ ذلك الحين استمرت شعلة الحرية تتوقد[8]. فقد تشكلت لكل مستعمرة باستثناء مستعمرة (بنسلفانيا) هيأة تشريعية من مجلسين هما مجلس المساعدين (المجلس التنفيذي) وهم معنيون من حاكم الولاية، والمجلس التشريعي (المجلس النيابي) وهم أعضاء منتخبون من سكان الولاية. وبناء على هذا النمط من النظام الداخلي للولايات فقد ظهرت هناك سلطتان بيدها السيادة العليا في الولاية وهي سلطة الحاكم والمجلس التنفيذي من جهة والسلطة التشريعية من جهة أخرى، ونتيجة لتعارض المصالح بين السلطتين نشب صراع بينهما بقي مستمراً منذ النشأة حتى الاستقلال، فقد كان الارستقراطيون وهم الحاكم وجماعته يتمسكون دائماً بمصالحهم وامتيازاتهم التي لا يتنازلون عنها. وظلت السلطة التشريعية تحاول جادة كبح جماح الفئة الارستقراطية وتقليل امتيازاتها، وهي بذلك تدعو الى الحكم الذاتي القوي. ومن هنا سعت السلطة التشريعية في الولايات للمطالبة بتقليم أظافر الحاكم ومجلسه عن طريق منحها اختصاصات مراقبتهم والإشراف على أعمالهم وتجريد مجلس المساعدين من سلطة التحكم بالمشروعات المالية[9]. ليستمر التقدم نحو الديمقراطية في المستعمرات، ففي سنة 1650 تحديداً تم تكوين وحدة الحكم المحلي المستقلة لتكون البذرة التي تركزت حولها المصالح المحلية والحقوق والواجبات، واتاحت المجال للنشاط في الحياة السياسية الحقيقية، وتأسيس ديمقراطية جمهورية كاملة في كل مدينة. كل ذلك وكانت المستعمرات لا تزال تعترف بسيادة الوطن الام القديم عليها ذو النظام الملكي[10].

(7) عبد الفتاح حسن أبو علية، تاريخ الامريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الامريكية (المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر، 1987)، ص 19، 20.

(8) فرانكلن أشر، موجز تاريخ الولايات المتحدة، ترجمة مهيبة مالكي الدسوقي (لبنان: دار الثقافة، 1954)، ص 17، 18.

(9) عبد الفتاح حسن أبو علية، تاريخ الامريكيتين، مرجع سابق، ص 22-24.

(10) الكسيس دي توكفيل، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة امين مرسي قنديل (القاهرة: عالم الكتب، 1991)، ص 46.

المطلب الثاني. الاستقلال الأمريكي ومحاولات تأسيس النظام السياسي: تزايد السخط والتذمر لسكان المستعمرات جراء حكم الانكليز، فالذين هاجروا من بلادهم سعياً وراء الرزق، وهرباً من النظم الاوربية المعقدة والاضطهاد الديني ليقيموا حياة أفضل في الارض الجديدة، لم يكونوا على استعداد بأن يتنازلوا عن حقوقهم إرضاء لأصحاب المصالح من البريطانيين. فبرغم سياسة التضييق التي سارت عليها إنكلترا في حكمها لتلك المستعمرات. فقد نمت وازدهرت، وأسهمت الى حد ما في إدارة شئونها الداخلية. وكان هذا يدعوها الى طلب المزيد من الحرية والديمقراطية والاستقلال الذاتي[11].

(11) محمد محمود السروجي، سياسية الولايات المتحدة الامريكية الخارجية منذ الاستقلال الى منتصف القرن العشرين (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2005)، ص 15.

بدأت تظهر بوادر النفور وضعف العلاقة بين سكان المستعمرات والوطن الام إنكلترا، سيما بعد ان تولى (جورج الثالث) الحكم في بريطانيا والذي اتبع سياسات ذات طابع دكتاتوري ومركزي اريد منها زيادة سيطرة بريطانيا على مستعمراتها في العالم الجديد، فكانت تلك السياسات الشرارة الأولى التي فجرت التراكمات وجعلت السكان بين خيارين، اما الإبقاء على الاستعمار البريطاني وتحمل كل سلبياته، او الثورة المسلحة والاستقلال التام والحفاظ على التراث والثقافة ومؤسسات الوطن الام[12]. ونتيجة لذلك أنقسم المجتمع الأمريكي على ثلاث فئات، فمؤيدو الثورة كونوا الفئة الأولى التي تمثلت بالمزارعين والعمال والمدنيين وسكان المناطق الغربية، أما الموالون لبريطانيا فهم كبار الموظفين والتجار الأغنياء والحرفيين ورجال الكنيسة الأنغليكانية والفئة الثالثة لم يكن يعنيها ما يجري في البلاد[13].

بدأت تظهر بوادر النفور وضعف العلاقة بين سكان المستعمرات والوطن الام إنكلترا

(12) بلقيس محمد جواد، «العوامل المؤثرة في نشأة النظام السياسي الأمريكي»، مجلة العلوم السياسية، العدد 31 (كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد: 2005)، ص 79.

(13) احمد جاسم إبراهيم ويونس عباس نعمة، «حرب الاستقلال الأمريكية (1776-1783 م): دراسة تاريخية»، مجلة أداب الكوفة، المجلد 1، العدد 23، (كلية الآداب، جامعة الكوفة: 2015)، ص 324.

قام نواب المستوطنات باجتماع في 15 سبتمبر 1774 في مدينة فيلادلفيا وتم اتخاذ مواقف وسياسات معادية للقوانين الانكليزية دفاعاً عن حقوق المستعمرات السياسية والاقتصادية اطلق على هذا الاجتماع (مؤتمر فيلادلفيا او اجتماع الكونغرس الأول)، والذي جوبه بسياسات متعنته ومتصلبة من قبل الملك الانكليزي (جورج الثالث) أدت الى تبني خيار الثورة المسلحة من قبل سكان المستوطنات والدخول بمعارك

مع القوات البريطانية وطرد الحكومات الملكية المعينة واستلموا إدارة الأمور للدفاع عن مناطقهم[14]. ومن الجدير بالذكر، ان المؤتمرين في البداية لم يكن هدفهم هو الانفصال عن وطنهم الام بريطانيا لو انها غيرت من سياساتها التعسفية تجاههم[15]. وعلى اثر المعارك التي حدثت بين الطرفين عقد مؤتمر فيلادلفيا الثاني افي 10 مايو 1775 والذي اقر بموجبه تنظيم قوات المستعمرات وتكوين جيش بقيادة (جورج واشنطن)، فضلاً عن القرار الأهم وهو (اعلان وثيقة الاستقلال) التي تضمنت الكثير من المبادئ الديمقراطية والليبرالية الذي نادى بها الفلاسفة والمفكرون السياسيون الذين ظهروا في أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر أمثال (جون لوك، فولتير، مونتيسكيو، وجان جوك روسو) وغيرهم[16].

كان العامل الأساسي للمطالبة بالانفصال يرجع إلى النضوج السياسي والديني والاجتماعي والثقافي الذي تحقق في المستعمرات، والذي أصبح بمرور الوقت يتعارض كلياً مع الأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة في إنكلترا. فقد وصلت المستعمرات لمرحلة الديمقراطية في غياب الرقابة الانكليزية، جعلتها مؤهلة للاعتماد على الذات ووضع نظام دستوري خاص بها. فبينما كان نظام الحكم الإنجليزي يعتمد على الملكية المتوازنة، وتوجد به هيأة تشريعية لها شعبيتها ممثلة في مجلس العموم البريطاني، فإن الثروة والنفوذ الشخصي كان لهما الدور البارز في نظام التمثيل في هذا المجلس، وهذا الأمر لم يكن قائماً في المستعمرات. ومن ناحية أخرى كان هناك اقتناع بريطاني تام بأن هذه المستعمرات ينبغي أن تظل تابعة للتاج البريطاني، وتكرس مواردها لخدمة جميع فئات الشعب الإنكليزي، وكان هذا من الأمور المرفوضة بالنسبة للأمريكيين[17]. كان من شأن كل ذلك أن يهيئ الجو لتوجه الأمريكيين نحو الانفصال عن بريطانيا وأسهم في تعزيز هذا التوجه بشكل كبير كراس صدر في فيلاديلفيا في كانون الثاني 1776، ولم يلبث أن انتشر بسرعة في جميع المستعمرات واصبحت له شهرة واسعة بحيث بلغ ما طبع منه في الأشهر الأولى من نفي العام فقط 120 ألف

(14) عبد القادر محمود فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي، مرجع سابق، ص 17-19.

(15) صالح حسن المسلوت، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية من النشأة الى القطبية الأحادية، (المملكة العربية السعودية: مكتبة المتنبي، 2011)، ص 34.

(16) أشرف محمد عبد الرحمن، التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر، (القاهرة: مكتبة الآداب، 2014) ص 73.

(17) عبد الوهاب بن صالح بابعير، الولايات المتحدة الامريكية من المستعمرة الى الهيمنة، (جدة: شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر، 2005)، ص 77.

نسخة وهو عدد كبير جدا بالقياس إلى ظروف ذلك الوقت. كان الكراس بعنوان الادراك السليم (Common Sense) كتبه شخص انجليزي اسمه (توماس بين) كان معروفاً بآرائه الديموقراطية حين كان في انكلترا قبل ان يهاجر إلى أمريكا في 1774، وينضم إلى الحركة الثورية المعادية للسلطة البريطانية هناك. لقد دعا (بين) في كراسه الأمريكيين إلى الانفصال عن بريطانيا وانشاء دولة مستقلة خاصه[18]، حاول الكراس أن يظهر للأمريكيين أن بإمكانهم أن يحكموا أنفسهم إذا استقلوا بأفضل مما تفعله حكومة لندن. وإن بإمكانهم إقامة حكومة متحررة من ظلم ملك أوربي، ومن استغلال بلد معين كما أظهر لهم أنه من العبث أن تحكم جزيرة صغيرة قارة كبيرة تبعد عنها آلاف الأميال. وقد لقى هذا الكتاب رواجا كبيرا ، وكان له تأثير كبير في إقناع المتمردين في السير في طريق الاستقلال[19].

(18) هاشم صالح التكريتي، مقدمة في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، مرجع سابق، ص 225.

(19) عبد العزيز سلمان نوار ومحمود محمد جمال الدين، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، مرجع سابق، ص 61، 62.

في البداية بدأ التفكير في الاستقلال عن بريطانيا فردياً وليس جماعياً من المستعمرات الثلاثة عشر، اذ كانت أولى المستعمرات التي بادرت بإعلان الاستقلال هي مستعمرة فرجينيا الذي أعلن أحد نوابها (ريتشارد هنر لي) صيغة الانفصال عن بريطانيا في 7 يونيو 1776 في عبارات نصها (ان هذه المستعمرات المتحدة يجب ان تكون دولاً حرة مستقلة. وانه بجب ان يتحرروا من الخضوع للتاج البريطاني. وان جميع الارتباطات السياسية التي تربط بينها وبين دولة بريطانيا العظمى يجب ان تنقطع كلياً)، ولم تلبث المستعمرات الأخرى وبعد تردد طويل تنادي تباعاً بالاستقلال عن بريطانيا[20]. وتم كتابة وثيقة تضمنت الأسباب التي دفعت الأمريكيين إلى المطالبة بالاستقلال قائمة على ثلاثة مبادئ أساسية هي[21]:

(20) رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعالم، مرجع سابق، ص 42.

1- أن جميع الناس متساوون ولهم حق التمتع بالحياة والحرية والسعادة.

2- أن الحكومات تقوم من أجل تحقيق هذه الغايات، وإذا لم يحقق الحاكم العدالة ينبغي تنحيته.

3- أن من حق الشعب إقامة حكومة جديدة تكفل له الأمن والعدل والرفاهية.

(21) عبد الوهاب بن صالح بابعير، الولايات المتحدة الامريكية، مرجع سابق، ص 84.

كان لإعلان الاستقلال تأثيرات إيجابية على المستوى العسكري والسياسي، فقد دفع الأمريكيين إلى التطوع والتبرع من أجل المحافظة على الاستقلال، كما زاد من حماسهم لملاقاة البريطانيين والانتصار عليهم في المعارك، كما سارعت فرنسا الى عقد معاهدة تجارة وصداقة مع الثوار في السادس من فبراير 1778، التي بمقتضاها دخلت فرنسا الحرب علانية الى جانب المستعمرات الشمالية وان معاهدة الصداقة الأمريكية الفرنسية قد نقلت ما كان سابقا من ثورة في المستعمرات إلى صراع عالمي، اذ عملت فرنسا على جر اسبانيا إلى التحالف معها ضد انكلترا واستطاعت تحييد دول أوربا مما جعل انكلترا في شبه عزلة. وعند نهاية عام 1782 تقدم البريطانيون بطلب الصلح مع الأمريكيين، ورحبت فرنسا بهذه المبادرة. ومن ثم دارت المفاوضات بين الأطراف المتحاربة حتى انتهت بعقد معاهدة الصلح في (فرساي) في الثالث من أيلول 1783، وقد نصت المعاهدة على اعتراف بريطانيا باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية[22].

كانت الثورة الأمريكية في مراحلها الاولى هي محاولة لحماية حقوق وحريات المستوطنين كرعايا أفراد والمستعمرات كولايات أو أجزاء من الإمبراطورية بموجب قوانين ودستور إنجلترا. لكن عندما أدرك الأمريكان استحالة هذه المهمة اضطروا لرفض السلطة الإنكليزية، كانوا مع ذلك منشغلين بتحقيق ليس فقط حكم البلاد كشعب مستقل بل أيضاً نوعاً معيناً من حكم البلاد وقد هددت السياسة الانكليزية الاستعمارية بفرض ما كان يعتبره الأمريكان تواجداً خارجيا أو أجنبيا، وتدمير مؤسسات الحرية الوطنية الراسخة في قلب المستعمرات التي كانت تقوم بقدر كبير على العنصر الديمقراطي في المجتمع. ومع سقوط السلطة الانكليزية أصبح على الأمريكان حتمياً تشكيل حكومات جديدة. بيد أنه مع استعادة القانون والنظام لم يتمكنوا ببساطة من الحفاظ على مؤسساتهم السياسية القديمة فقد استغلوا الفرصة التي أتاحها الكفاح في سبيل التحرير الوطني لخلق دستور الحرية الذي تتجلى بصورة أكثر وضوحاً من إعلان الاستقلال[23].

(22) عادل محمد حسين، «الثورة الامريكية وحرب الاستقلال دراسة لاهم دوافعها ونتائجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1774-1783»، مجلة سر من رأى، المجلد 8، العدد 28، (جامعة سامراء: 2012)، ص 158.

(23) عبد العزيز سلمان نوار ومحمود محمد جمال الدين، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، مرجع سابق، ص 61، 62.

المبحث الثاني: التحديث الديمقراطي للنظام السياسي الأمريكي

واجهت الولايات المتحدة بعد الاستقلال مشكلة معقدة تمثلت في كيفية تحقيق الوحدة السياسية بين ولايات تعد كل واحدة منها دولة مستقلة، لذا كانت أولى الخطوات هي تأسيس نظام سياسي ينقل هذه الولايات من مجرد مستعمرات تابعة للتاج البريطاني الى دولة مستقلة يجمعها دستور اتحادي تحت قيادة مركزية قوية.

المطلب الأول. الأسس الفكرية للنظام السياسي الامريكي: إن أكبر محركين للتاريخ الأمريكي هما بلا شك إعلان الاستقلال لعام 1776، ودستور 1778. الأول من أعمال (توماس جيفرسون)، والثاني أوحى بالجزء الأكبر منه (ألكسندر هاملتون). فجيفرسون، رجل الاستقلال، كان بطل الديمقراطية، والحرية الفردية، والمساواة الأساسية بين الجميع فهو يرى أن كل فرد هو (حاكم بالقوة)، وأن الديمقراطية يجب أن تُمارس في ظل مراقبة يومية لأعمال الحكومة. أما هاملتون، كاتب الدستور، فكان رجل النظام والتنظيم. فقد قاد هو ومن معه الدول الثلاث عشرة المستقلة حديثاً لأن تعي ضرورة إيجاد تنظيم سياسي متين من أجل تأمين مكتسبات الثورة[24].

عند اعلان انتصار الثورة الامريكية، طرأ تغير مهم على الشؤون الداخلية للولايات، فالتغير الشامل الذي جلبته تلك السنين على المجتمع الأمريكي كان من يعادل في أهميته قطع الارتباط ببريطانيا، اذ كان من الطبيعي أن يعني الانفصال عن بريطانيا كسباً فورياً مباشراً في مجال الديمقراطية السياسية. فأصبح الحكام ينتخبون بوساطة الشعب، ولا يعينون من قبل التاج البريطاني. وأصبحت المجالس العليا في الهيئات التشريعية تتشكل بالانتخاب بدلاً من التعيين، والقوانين التي يطالب بها الشعب بمنجاة من النقض (الفيتو). ولا تقل الإصلاحات الداخلية عن هذا، فقد وسعت انتشار الحقوق الانتخابية، وجعلت التمثيل النيابي أكثر عدالة مما كان عليه أيام السيطرة البريطانية. ففي (بنسلفانيا)، وبعد مطالبة هائلة اتخذت خطوتان ديمقراطيتان أولاهما منح المقاطعات الغربية التي كانت مغبونة تمثيلاً في الهيأة النيابية

(24) لويس بلتازار، «أسس الثقافة السياسية»، ترجمة محمد عرب صاصيلا، في مجموعة باحثين، النظام السياسي الأمريكي، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2018)، ص 20، 21.

الجديدة يتناسب مع عدد سكانها، والآخر هو إلغاء شرطي المؤهلات القائمة على الثروة وعلى الجنسية الأصلية، التي كانت تقصر حق الانتخاب على طبقة أثيرة صغيرة العدد. وقد فاز الشعب بالمطلبين فوزاً حاسماً. فأجازت الهيأة التشريعية، في مارس سنة 1776، زيادة سبعة عشر عضواً إلى أعضائها، بينما وسع نطاق الحقوق الانتخابية ليسمح لأي دافع ضرائب من الذكور بأن يدلى بصوته[25]، وفي 10 مايو من نفس العام أصدر الكونغرس قراراً ينصح فيه المستعمرات بتشكيل حكومات جديدة، تكفل للأهالي السعادة والسلامة. وكانت بعض الولايات قد لبت الدعوة، وفي العام الذي تلي إعلان الاستقلال وضعت جميع الولايات - عدا ثلاث منها – دساتير جديدة قد أوضحت معظمها مدى تأثير الأفكار الديمقراطية عليها، لكن في الوقت نفسه لم تقطع صلتها بالماضي تماماً، إذ وضعت كلها على أساس متين من خبرتهم أيام الاستعمار، وعلى أساس الأساليب الانكليزية والفلسفة السياسية الفرنسية. ولم تستقم الثورة فعلاً إلا بعد هذه الدساتير. وكان الغرض الأول الذي رمى إليه واضعو هذه الدساتير - بطبيعة الحال - هو المحافظة على تلك الحقوق الثابتة التي كان انتهاكها قد أدى بالمستعمرات السابقة الى إنكار علاقتها بإنكلترا. وكان من أثر ذلك أن استهل كل دستور مواده بإعلان قانون الحقوق، واشتمل دستور (فرجينيا) - الذي كان أنموذج نسجت على منواله بقية الدساتير على بعض المبادئ مثل السيادة الشعبية، والتناوب في الوظائف. وحرية الانتخاب، وتعدد الحريات الأساسية، والكفالات المعقولة، والعقوبات الإنسانية، ونظام المليشيا بدل الجيش النظامي، والمحاكمات السريعة بواسطة هيأة المحلفين، وحرية الصحافة، وحرية الضمير، وحق الأغلبية في إصلاح الحكومة وتغييرها[26].

عقب توقيع اعلان الاستقلال للولايات الأمريكية الثلاثة عشر في 4 يوليو 1776، عقدت فيما بينها معاهدة كونفدرالية احتفظت بموجبها كل دولة بسيدتها في ميدان العلاقات الدولية اتفقت بموجبها على التعاون في الميدان العسكري لصد أي عدوان خارجي، كما اتفقت على انتقال المواطنين من دولة إلى أخرى وغيرها من الشؤون التنظيمية[27].

(25) الان نيفينز وهنري ستيل كوماجر، موجز تاريخ الولايات المتحدة، ترجمة محمد بدر الدين خليل، (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1990) ص 109.

(26) فرانسيس ويتني، موجز التاريخ الأمريكي، (د.م)، (القاهرة: مكتبة الإسكندرية، (د.ت))، ص 39.

(27) حسن سيد احمد إسماعيل، النظام السياسي للولايات المتحدة الامريكية وانجلترا، (القاهرة: دار النهضة العربية، (د.ت))، ص 11.

الا ان الأمور لم تسير على ما يرام فقد برزت قضايا أساسية منها تنظيم القطاع الاقتصادي وإيجاد نظام ضريبي موحد يخدم جميع الولايات من دون إثراء بعضها على حساب الأخرى. كانت تلك القضايا مهمة وتحمل معها بعض التناقضات في كيان جديد يفتقر الى سلطة قضائية موحدة للاتحاد الكونفدرالي، اذ كانت تدار المسائل الإدارية والقانونية من الحكومات المحلية في الولايات[28]، ولم يكن في ذلك الوقت أي مؤسسة سياسية سوى (الكونغرس القاري) الذي كان يمثل سكان الولايات الثلاثة عشر، اذ كان لكل ولاية صوت واحد في الكونغرس بغض النظر عن حجمها وعدد سكانها، وكان إقرار قانون ما يحتاج الى اغلبية تسعة أصوات من أصل الثلاثة عشر صوتاً، اما تعديل البنود فهو يحتاج الى اجماع أصوات الولايات جميعها. كما يمتلك الكونغرس القاري بعض الصلاحيات كإبرام المعاهدات مع الأمم الأخرى من دون ان يكون هناك قانون مكتوب او دستور يخوله ان يتصرف باسم الشعب جميعاً. كما كان مخولا بحق اعلان الحرب او السلم واقتراض المال وارسال واستقبال السفراء. ورغم أهمية هذه الواجبات وتأثيرها على مصير الشعب، لا توجد سلطة تنفيذية لتنفيذ التشريعات التي تصدر عن الكونغرس. لذلك عندما وصلت الأمور لتنظيم حياة المواطنين وجد الكونغرس نفسه مكبلاً تجاه الولايات، فهو لا يملك ان يجبر المواطنين على دفع ضريبة ولا يمكنه ان يسوق الرجل السليم الى الجيش مهما كانت الحاجة ماسة اليه. وقد اعتبرت الولايات سلطات مستقلة ذات سيادة وما تسهم به من اجل الصالح العام متروك لمجالسها التشريعية[29].

نتيجة لبيان فشل ذلك الاتحاد في تحقيق صيغة مقبولة لإدارة الولايات دون حدوث مشاكل، اخذ التذمر مجاله في العلن وبدأ بعض المفكرون والسياسيون الكبار ممن أطلق عليهم تسمية الإباء المؤسسون،والعمل على تعديل دستور الاتحاد بما يناسب تحقيق الأهداف التنظيمية وتقديم المعالجات لقضايا الولايات الثلاثة عشر وكانت الدعوة لعقد مؤتمر في فيلاديلفيا لوضع الحلول للمشكلة[30]. الا انهم واجهوا مشكلة أخرى وهي مشكلة كيفية حكم أنفسهم كدولة موحدة والحفاظ على هذه الوحدة. فقد حدثت خلافات حول طبيعة

(28) ادريس حردان محمود، التكوين الاجتماعي والسياسي وأثره في نضوج الأفكار الحزبية في الولايات المتحدة الأمريكي 1507-1824، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 26، العدد 12، (كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت: 2019) ص 329.

(29) فرانكلن أشر، موجز تاريخ الولايات المتحدة، مرجع سابق، ص 60، 61.

(30) ادريس حردان محمود، التكوين الاجتماعي والسياسي، مرجع سابق، ص 329.

الحكم وشكله، وتكونت آراء منها ما اقترحه (هاملتون) الذي أدرك ان العقلية السائدة في أمريكا لا تتيح الاخذ بالنظام الملكي الا انه اقترح في ان يتم انتخاب رئيس مدى الحياة ومجلس شيوخ ينتخبهم الملاكون حكومات يسميها الرئيس لمدى الحياة ايضاً. اما (واشنطن) فقد كان يرى ان الظروف الحالية لم تكن مؤاتيه للأخذ بالنظام الملكي لكن من الممكن ان يختاره الشعب بعد اقتناعه بعدم ملاءمة شكل نظام سياسي غيره[31]. اما (جيفرسون) ومؤيديه فكانوا يطالبون بإقامة حكومة وطنية تحقق الحرية والسعادة وتعمل على تقليل الفوارق الطبقية وتحقيق الديمقراطية واحترام حرية الفرد وقيام مجالس محلية منتخبة بشكل ديمقراطي[32].

استطاع المؤتمرون ان يعالجوا المشاكل التي كانت سببا في انهيار الوحدة الامريكية اذ قاموا بتوجيه المؤتمر نحو تحقيق نظام حكومي جديد، وأقروا إلغاء شروط الاتحاد الكونفدرالي وأخذوا يعملون لوضع دستور جديد للبلاد يناسب كل فئات المجتمع الأمريكي على اختلاف سلالاتهم، وجنسياتهم الأصلية، ومصالحهم الاقتصادية، كان كل هم المؤتمرين التوفيق بين سلطة الرقابة المحلية وسلطة حكومة مركزية في نظام حكومي قوي[33]. وبالفعل تمكنوا من تحويل النظام الكونفدرالي إلى نظام فدرالي واتحادي وأقر دستور الاتحاد بأغلبية 39 صوتاً ضد 13 صوتاً وامتناع ثلاث دول عن التصويت. وتم تصديق الدول على هذا الدستور في سنة 1788، ووضع موضع التنفيذ في أول ديسمبر 1789[34].

بعد تشكيل النظام الفيدرالي بموجب الدستور النافذ، كان لا بد أيضاً من انتخاب رئيس للحكومة الفيدرالية، فاتخذ الكونغرس التدابير اللازمة لإجراء أول انتخابات رئاسية في تاريخ الولايات المتحدة، كما أعلن أن الحكومة التي نص عليها الدستور الجديد ستبدأ عملها في 4 مارس 1789. ولم يكن أمام الأمريكيين لتسلم هذا المنصب الرفيع من هو أفضل من (جورج واشنطن) الذي اختير بالإجماع وفي 30 أبريل، وجرى تنصيبه رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية وأقسم يمين الولاء للدستور الأمريكي. كما انتخب (جون آدمز) من ولاية (ماساتشوستس) نائبا للرئيس، كما اختيرت مدينة نيويورك لتكون عاصمة للاتحاد[35].

(31) ينظر: كلود جوليان، الحلم والتاريخ او مئتا عام من تاريخ أمريكا، ترجمة نخلة كلاس، (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1989)، ص 64-70.

(32) بلقيس محمد جواد، العوامل المؤثرة، مرجع سابق، ص 81.

(33) عبد العزيز سلمان نوار ومحمود محمد جمال الدين، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، مرجع سابق، ص 77.

(34) حسن سيد احمد إسماعيل، النظام السياسي للولايات المتحدة، مرجع سابق، ص 11.

(35) عبد الوهاب بن صالح بابعير، الولايات المتحدة الامريكية، مرجع سابق، 85، 86.

المطلب الثاني. تشكيل النظام السياسي الامريكي المحدث: عند التحليل لأصل دستور الولايات المتحدة الامريكية والظروف التي وضع فيها، نستنتج بعض الحقائق. فقد قصد من الدستور الامريكي كما وضع في اتفاقية سنة 1778. ان يكون صورة للنظام الحكومي الملكي القديم في إنكلترا، مع ادخال بعض التحديثات التي ظهر للساسة الامريكان ضرورتها لحماية السكان من كل أنواع الغبن والامتيازات التي اضرت بمصالحهم في معاملاتهم مع المملكة البريطانية المستعمرة. ولكن كانت حكومة إنكلترا حينذاك في حالة تطور دستوري، واخذت تطرح نظاماً قديماً لتحكم بمقتضى نظام احدث، ولم تكن قد تقدمت كثيراً في تطورها هذا عندما حاولت أمريكا تقليد نظامها الحكومي[36].

يقول موريس دوفرجيه ((أسس الدستور الفدرالي للولايات المتحدة على يد مستعمرين بريطانيين سابقين، أرادوا تقليد النظام السياسي لوطنهم الأم القديم. وقد فكر بعضهم حتى بإقامة ملكية، لكنهم قلدوا النظام البريطاني لذلك العصر كما فرنسا 1875 نقلت بشكل جمهوري الملكية البرلمانية الإنكليزية للقرن التاسع عشر، كذلك أميركا 1787 نقلت بشكل جمهوري الملكية المحدودة الإنكليزية للقرن الثامن عشر. الا ان المؤسسين لم يقيموا هذا النظام نفسه (أي الملكية الإنكليزية) كما كان يعمل حقيقة))[37].

ان تبني شكل النظام السياسي للولايات المتحدة الامريكية على ما هو عليه، كان بسبب أن المندوبين إلى المؤتمر الدستوري في عام 1787 لم يكن لديهم عملياً أي أنموذج ملموس كان بإمكانهم استلهامه. فقد كان لديهم على الأكثر أنموذجان لم يكونوا يريدونها، فأما الملكية على النمط البريطاني، أو الأنموذج الذي نصت عليه مواد الكونفدرالية، والتي على اساسها تشكلت حكومة اتحادية بسلطات محدودة بحيث تكون الولايات غير موحدَة إلَّا اسمياً[38]. فكان بعض المندوبين يحبذون تأسيس سلطة تنفيذية ضعيفة لخشيتهم من أن تصبح الرئاسة شبيهة جداً بالملكية، وبالمقابل كان آخرون يمتدحون سلطة تنفيذية قوية مزوّدة بسلطات حقيقية، وتتمتع باستقلال حقيقي عن المؤسسات الأخرى من دون

(36) وودرو ولسن، الحكومة الدستورية في الولايات المتحدة، ترجمة وليد الضبع، دراسة تحليلية المستشار طارق البشري، (الكويت: دار النهوض للدراسات والنشر،2018)، ص 83.

(37) موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر (مجد)،2014)، ص 297.

(38) غي أنطوان لافلور وفيليكس غرونييه، في مجموعة باحثين، النظام السياسي الامريكي، مرجع سابق، ص 267.

الذهاب إلى حد تمني تأسيس ملكية، كان ممثلو هذه الولايات يرغبون في أن تكون سلطات السلطة التنفيذية مركزة بين أيدي شخص واحد، وأن يجري اختيار هذا الشخص وفق إجراء لا يكون بموجبه خاضعاً للسلطة التشريعية. وعلاوة على ذلك، كان أنصار هذا الخيار يتمنون النص على بعض الآليات الهادفة إلى الحيلولة دون إمكان إقالة الرئيس، إلا في حال ارتكابه إساءات خطرة، ولكن ليس بناءً على خلاف مع إحدى سياساته فقط. وكان الرئيس يملك زيادة على ذلك، حق النقض (الفيتو)، وإن كان من اللازم أن يكون لديه مجلس تنفيذي، فإنه لا ينبغي أن يكون إلا مجلساً استشارياً. وبما أنه كان عليهم مواجهة هذين المفهومين، فقد اختار أعضاء المؤتمر الأنموذج الداعي إلى سلطة تنفيذية قوية لا يختارها مجلس تشريعي، وإنما هيأة ناخبة لا تستمد سلطتها من الكونغرس، وإنما من الدستور مباشرة وتكون سلطاتها واسعة، لكنها مُحدَّدة قليلاً[39].

نتيجة لاختلاط الأفكار ما بين ملكي وديمقراطي والتي برزت مظاهرها على شكل النظام السياسي الأمريكي، نجد ان هناك سمات ملكية تضمنها الدستور الأمريكي متأثراً بالنظام الملكي الإنجليزي القديم لكنه استطاع ان يضعها بقالب ديمقراطي منها:

أولا. نظام المجلسين: لم ينشأ نظام المجلسين (الكونغرس) في الولايات المتحدة الامريكية نتيجة تحليل نظري أو تفضيل علمي، وإنما طبيعة النظام الفيدرالي هي التي فرضت اعتناقه[40]. فمما لا شك فيه أن واضعي الدستور قد تأثروا بحقيقة أن البرلمان البريطاني وجميع الهيئات التشريعية الاستعمارية تقريباً تتكون من مجلسين[41]. فضلًا عن المشاكل التي واجهت واضعي الدستور وأدت الى ان يكون نظام المجلسين هو أن مندوبي الولايات الصغيرة كانوا يزدادون تشدداً في معارضتهم للدخول في اتحاد لا يقوم على الاعتراف الصريح بالمساواة التامة بين الولايات كما هي. وتطور الأمر إلى حد التهديد بالانسحاب من الجمعية ورفض التصديق على الدستور. عند هذا الحد قدم وفد (كونكتكت) اقتراحاً بالتوفيق بين الأطراف المتعارضة يضمن تصديق

(39) غي أنطوان لافلور وفيليكس غرونييه، النظام السياسي الامريكي، مرجع سابق، ص 268.

(40) حميد مزياني، «أسباب ودوافع نشأة الازدواجية البرلمانية في الأنظمة الدستورية الغربية (انجلترا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية)»، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 10، العدد 1، (جامعة مولود معمري، الجزائر: 2015)، ص 187.

(41) Thames Ross Williamson, Problems in American Democracy, (USA: The Project Gutenberg, 2004), p 269.

الجميع على الدستور وكان هذا الاقتراح يتضمن الموافقة على أن يكون مجلس النواب (المجلس الادنى) اذ أن يكون التمثيل فيه على أساس عدد السكان والانتخاب المباشر من جانب الشعب، وفي الوقت نفسه يكون مجلس الشيوخ (المجلس الأعلى) مع التسليم بالتساوي في العدد بين ممثلي الولايات المنتخبين منهم بوساطة الشعب أو بواساطة المجالس التشريعية للولايات[42]. وقد وافق النواب على أن الهيأةالتشريعية يجب أن تتألف من مجلسين شأنها في ذلك شأن المجالس التشريعية في الولايات والبرلمان الإنجليزي[43]. فيمثل مجلس النواب نائب واحد لكل ثلاثين ألف نسمة. والثاني مجلس الشيوخ، والذي تمثل فيه كل ولاية بعضوين اثنين بغض النظر عن عدد السكان، وينتخبون لمدة ست سنوات، وبعد اجتماع المجلس تقسم الأعضاء على ثلاث فئات تخلى الفئة الأولى من شاغليها بعد مضي العام الثاني والفئة الثانية بعد مضي العام الرابع، والفئة الثالثة بعد العام السادس بحيث يمكن انتخاب ثلث الأعضاء كل عامين[44].

ثانياً. صلاحيات رئيس الجمهورية: وفقاً لطبيعة النظام السياسي للولايات المتحدة، فقد منح الدستور الأمريكي صلاحيات لرئيس الجمهورية بشكل يفوق سلطات الملكيات المطلقة في القرون الوسطى. فرئيس الجمهورية هو الذي يدير دفة الحكم فهو رئيس الدولة ورئيس الحكومة في الوقت نفسه، اما الوزراء فهم مساعدون له يعينهم (بمشورة مجلس الشيوخ) وهم مساعدون له، وهو الذي يقيلهم من مناصبهم[45]. ان هذه الصلاحية لرئيس الجمهورية هي نفسها ما كان يطبق في الوزارة الانكليزية قبل تطوير نظامها السياسي البرلماني، فقد كانت الوزارة في البداية خاضعة للملك خضوعاً تاماً، فهو الذي يختار اعضاءها وهو الذي يقيلهم متى شاء. وبدأ مجلس الوزراء يتطور بالتدريج في القرنين السابع عشر والثامن عشر، الا ان زيادة نفوذ البرلمان خصوصاً بعد ثورة 1688 من جهة، وتحول مسؤولية الوزارة الجنائية امام البرلمان الى مسؤوليتها السياسية أمامه، وبقيام المسؤولية السياسية للوزارة تمكنت الاخيرة من أن تنال استقلالها تجاه الملك وتستحوذ على اختصاصات

(42) دان ليسي، الثورة الامريكية دوافعها ومغزاها (الجزء الثاني)، ترجمة سامي ناشد،) القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1966)، ص 166.

(43) فرانسيس ويتني، موجز التاريخ الأمريكي، مرجع سابق، ص 44.

(44) أشرف محمد عبد الرحمن، التاريخ الأمريكي، مرجع سابق، ص 79.

(45) ينظر: طه حميد العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة أسسها وتطبيقاتها، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2013)، ص 272.

الملك العديدة[46]. ولم يتطرقوا واضعي دستور الولايات المتحدة ذلك التطور الأكيد الذي ابتدأ يحل في نظام الحكومة الإنكليزية في ذلك الوقت، ولم يروا تلك المؤثرات التي كانت تعمل حينئذ في تغيير طريقة تأليف الوزارة حالما يصلح نظام الانتخابات، بحيث يصبح البرلمان ممثلا حقيقيا للأمة، فتكون الوزارة كإحدى لجان البرلمان التي يعينها الملك في الاسم، ولكن ليس له في الواقع شأن في اختيار أعضائها، والتي تدير السلطة التنفيذية في إنكلترا بدلا من الملك، وتتخذ كل الإجراءات اللازمة لإدارة الشؤون العمومية والسياسية. وقد خلق دستور الولايات المتحدة رئيس الجمهورية على المثال الذي كان يحب أن يرى فيه ملك إنكلترا في نظامها الدستوري القديم، وخلقه في الوقت نفسه الذي بدأت تتطور فيه الأنظمة الإنكليزية، ولذا فقد وضع لمنصب رئاسة الجمهورية نظاما على صورة ما كان ينتظر أن تكون عليه سلطة الملك في إنجلترا في سنة 1787، والذي تركته إنجلترا لتتحول الى نظام آخر أبسط ومع ذلك أرقى بكثير[47]. اما ما يخص مسؤولية الوزراء فلا يحق للكونغرس في الولايات المتحدة الامريكية من استجواب الوزراء او محاسبتهم سياسياً عن اعمالهم[48]. وهذا نفسه ما كان مطبق في إنكلترا عقب ثورة عام 1688، فوزراء الملك هم مسوؤلون امامه فقط مسؤولية فردية لا امام البرلمان مسؤولية جماعية[49].

بناءً على ما تقدم، فإن واضعو الدستور قد أقروا بضرورة الحاجة إلى قائد قوي، لذا أقر الدستور الأمريكي على جعل السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية الذي يمثل الدولة بأكملها، وهو المسئول أمام الشعب الأمريكي، وليس أمام البرلمان كما هي الحالة في الأنظمة الديمقراطية، إلا أنه يمكن محاكمته أمام الكونغرس إذا اقترف جرائم عظمى، ومن هنا ولكون الرئيس غير مسؤول عن ممارسته للوظيفة التنفيذية امام الكونغرس تتكون له سلطة سياسية في منتهى القوة لانفراده وهيمنته على الوظيفة التنفيذية، ولكونه لا يسأل امام احد سوى الامة فقد اصطلح على تسمية النظام الأمريكي بنظام (حكومة الرئيس) ويسمى تبعاً لذلك بـ(النظام الرئاسي)[50]. ويجرى انتخاب الرئيس ونائبه بواسطة

(46) حافظ علوان حمادي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر،2001)، ص 101.

(47) وودرو ولسن، الحكومة الدستورية، مرجع سابق، ص 83، 84.

(48) حسان محمد شفيق، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة، (القاهرة: العاتك لصناعة الكتاب، 2009)، ص 38.

(49) ينظر: دان ليسي، الثورة الامريكية دوافعها ومغزاها (الجزء الأول)، ترجمة سامي ناشد، (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1966) ص 48.

(50) عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، مرجع سابق، ص 79.

مندوبين ثانويين ينتخبهم الشعب مباشرة، فكل ولاية يحق لها أن تنتخب عدد من المندوبين يتساوى مع عدد ممثليها في مجلس الكونغرس، على أن يقوم هؤلاء بانتخاب الرئيس ونائبه ونرسل كل ولاية نتيجة الانتخابات بها إلى رئيس الكونغرس الذي هو في الوقت نفسه نائب رئيس الولايات المتحدة، وهو الذي يتولى جمع الأصوات، والمرشح الذي ينال أكبر عدد من أصوات المرشحين الثانويين يكون هو الفائز، لكن الحد الأدنى للفوز يكون أكثر من نصف عدد المندوبين الثانويين الفائزين[51].

على الرغم من ان واضعي الدستور الأمريكي اقتبسوا الكثير من النظام الملكي إلا أنهم في الوقت نفسه لا يريدون أن يتحول الرئيس الشخص أو المنصب إلى طاغية ينتهك الحريات الفردية. ومن ثم وضعوا العديد من الكوابح والتوازنات على الرئيس التنفيذي في محاولة لتقييد السلطة الرئاسية[52]. يعود ذلك لان ساسة القرن الثامن عشر الذين اجتمعوا في فيلادلفيا هم من أنصار نظرية (مونتيسكيو). وهي نظرية توازن القوى في السياسة، هذا المبدأ الذي كان أن تؤيده الخبرة الاستعمارية وتدعمه كتابات لوك التي كان يعرفها معظم النواب. ولقد أدت هذه التأثيرات إلى إدراك ما تقضي به الضرورة من قيام ثلاثة فروع متساوية ومتناسقة للحكومة. وأن تضبط السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتحكم، بحيث تضمن توافر الانسجام في العمل جميعاً من غير ان تطغي إحداها على الأخرى. وبموجب دستور الاتحاد انقسمت الحكومة الوطنية على ثلاثة فروع تشريعية وتنفيذية وقضائية لكل منها بعض السلطة أو القيود على الاخرى وذلك لمنع اي فرع منها من ان يتطرف او يصبح دكتاتوراً. ان هذه الطريقة التي تدل على تفكير في المحافظة على الحقوق الديمقراطية سميت نظام (حفظ التوازن) اذ لا يمكن اتخاذ أي قرار دون إمكانية فحصه من إحدى الهيئات الأخرى[53]. وفي الوقت نفسه وضعت المادة الثالثة من الدستور التي تناولت أسس الفرع القضائي لتعكس اهتمام واضعي الدستور بإعطاء المزيد من السلطة للحكومة القومية، وكبح جماح الاندفاعات الديمقراطية الراديكالية، وتوفر الحماية من إساءة استخدام الحرية والملكية

(51) عادل ثابت، النظم السياسية دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية وللنظام السياسي الإسلامي، (الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2007)، ص 108.

(52) لاري الويتز، النظام السياسي في الولايات المتحدة الامريكية، ترجمة جابر سعيد عوض، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1996)، ص 174.

(53) Ross M. English, The United States Congress, (UK: Manchester University Press, 2003), p 8.

بواسطة الحكومة القومية الجديدة نفسها. لذا ابتدع واضعو الدستور محكمة قصد بها أن تكون على وجه الدقة، المحكمة العليا للولايات المتحدة، وليس المحكمة الأعلى للحكومة القومية فحسب. أُعطيت المحكمة العليا سلطة حل أية نزاعات تطرأ بين القوانين الفيدرالية وقوانين الولايات لتقرير إلى أي مستوى من مستويات الحكومة تنتمي سلطة ما. فضلاً عن ذلك، كان للمحكمة العليا ولاية قضائية على الخلافات التي تنشب بين مواطني مختلف الولايات[54].

(54) وودرو ولسن، الحكومة الدستورية، مرجع سابق، ص94.

الخاتمة والاستنتاجات

تناولنا فيما سبق الديمقراطية المحدثة في النظام السياسي الأمريكي فالولايات المتحدة الامريكية كانت قد واجهت بعد الاستقلال من الاستعمار البريطاني إشكالية معقدة تمثلت في كيفية تحقيق الوحدة السياسية بين ولايات تعد كل واحدة منها دولة مستقلة، لذا كانت أولى الخطوات هي تأسيس نظام سياسي ينقل هذه الولايات من مجرد مستعمرات تابعة للتاج البريطاني الى دولة مستقلة يجمعها دستور اتحادي تحت قيادة تكون قوية ومركزية، فضلاً عن ذلك فأن مركز القوة في النظام السياسي الأمريكي يكمن في المبدأ الذي آمن به الآباء المؤسسون الأوائل، أي ان العبرة تكون في النتائج، والتقدم يتحدد بالنتائج المادية الملموسة، وقد توصل البحث الى مجموع من الاستنتاجات لعل من ابرزها الاتي:-

1- ان اول ممارسة ديمقراطية في الولايات المتحدة الامريكية كانت عندما وافق الملك الإنكليزي ((جيمس الأول)) على اعطاء المستوطنين الإنجليز في مستعمرة جيمس تاون بولاية فرجينيا حق انتخاب مجلس تشريعي بولايتهم يتكون من ممثلين عن كل مدينة او مزرعة كبيرة بهدف التعاون مع الحاكم المعين من قبل الملك الإنجليزي والتشاور معه في أمور ولايتهم.

2- ان العامل الأساسي للمطالبة بالانفصال يرجع إلى النضوج السياسي والديني والاجتماعي والثقافي الذي تحقق في المستعمرات، والذي أصبح بمرور الوقت يتعارض كلياً مع الأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة في إنجلترا.

3- إن واضعو الدستور الامريكي أقروا بضرورة الحاجة إلى قائد قوى، أذ أقر الدستور الأمريكي جعل السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية الذي يمثل الدولة بأكملها، وهو المسئول أمام الشعب الأمريكي، وليس أمام البرلمان كما هي الحالة في الأنظمة الديمقراطية، إلا أنه يمكن محاكمته أمام الكونغرس إذا اقترف جرائم عظمى.

4- ان نظام حفظ التوازن كان له تأثير كبير في طريقة التفكير للمحافظة على الحقوق الديمقراطية، اذ وفقاً لتلك الالية لا يمكن ان اتخاذ أي قرار دون فحصه من قبل الهيئات الأخرى.

5- ان النظام السياسي الأمريكي بطبيعته الحالية كان نتيجة طبيعية للنظام الفيدرالي، التي اعتنقها المؤسسون الأوائل، أذ ان واضعو الدستور الأمريكي تأثروا بصورة كبيرة بالنظام البريطاني، وجميع الهيئات التشريعية للنظام البريطاني.

6- كان من اهم أسباب ظهور الديمقراطية المحدثة في النظام السياسي الامريكي هي وجود عوامل ومؤثرات ذات طابع اجتماعي واقتصادي وسياسي، فضلاً عن ذلك فان اسلوب إدارة النظام السياسي الأمريكي من مختلف اطرافه سواء السلطة التنفيذية ام التشريعية اسهمت في حدوث تغييرات في صلاحيات السلطات الثلاث، عبر المراحل الزمنية المختلفة لاسيما صلاحيات رئيس الجمهورية لتكون أكثر شمولية ولكن بصورة أقرب للديمقراطية.

7- ان الديمقراطية المحدثة في النظام السياسي الأمريكي استندت على مبدأ تخويل الصلاحيات الدستورية لرئيس الإدارة الامريكية، ثم نتج عن ذلك الامر خلق مؤسساته السياسية التي صيغت على شكل مواد دستورية لتتعمق أكثر داخل مؤسسات صنع القرار الأمريكي.

قائمة المصادر والمراجع العربية

الكتب:

1- أبو علية، عبد الفتاح حسن. تاريخ الامريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الامريكية (المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر، 1987).

2- إسماعيل، حسن سيد احمد. النظام السياسي للولايات المتحدة الامريكية وانجلترا، (القاهرة: دار النهضة العربية، (د.ت)).

3- أشر، فرانكلن. موجز تاريخ الولايات المتحدة، ترجمة مهيبة مالكي الدسوقي (لبنان: دار الثقافة، 1954).

4- بابعير، عبد الوهاب بن صالح. الولايات المتحدة الامريكية من المستعمرة الى الهيمنة، (جدة: شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر، 2005).

5- التكريتي، هاشم صالح. مقدمة في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية الحديث من الاكتشاف الى الاستقلال (بغداد: دار الجواهري للطباعة والنشر والتوزيع، 2013).

6- ثابت، عادل. النظم السياسية دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية وللنظام السياسي الإسلامي، (الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2007).

7- جوليان، كلود. الحلم والتاريخ او مئتا عام من تاريخ أمريكا، ترجمة نخلة كلاس، (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1989).

8- حمادي، حافظ علوان. النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر،2001).

9- دوفرجيه، موريس. المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر (مجد)،2014).

10- دي توكفيل، الكسيس. الديمقراطية في أمريكا، ترجمة امين مرسي قنديل (القاهرة: عالم الكتب، 1991).

11- السروجي، محمد محمود. سياسية الولايات المتحدة الامريكية الخارجية منذ الاستقلال الى منتصف القرن العشرين (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2005).

12- شفيق، احسان محمد. الانظمة السياسية والدستورية المقارنة، (القاهرة: العاتك لصناعة الكتاب، 2009).

13- الشيخ، رأفت غنيمي. أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر (القاهرة: عين

للدراسات والبحوث الاجتماعية والإنسانية، 2006).

14- عبد الرحمن، أشرف محمد. التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر، (القاهرة: مكتبة الآداب، 2014).

15- العنبكي، طه حميد. النظم السياسية والدستورية المعاصرة أسسها وتطبيقاتها، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2013).

16- فهمي، عبد القادر محمود. الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية (عمان، الأردن: دار الشروق، 2008).

17- ليسي، دان. الثورة الامريكية دوافعها ومغزاها (الجزء الأول)، ترجمة سامي ناشد، (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1966).

18- _____. الثورة الامريكية دوافعها ومغزاها (الجزء الثاني)، ترجمة سامي ناشد، القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1966).

19- مجموعة باحثين. النظام السياسي الأمريكي، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2018).

20- المسلوت، صالح حسن. تاريخ الولايات المتحدة الامريكية من النشأة الى القطبية الأحادية، (المملكة العربية السعودية: مكتبة المتنبي، 2011).

21- نوار، عبد العزيز سليمان، ومحمود محمد جمال الدين. تاريخ الولايات المتحدة الامريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين (القاهرة: دار الفكر العربي، 1999).

22- النيرب، محمد محمود. المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية (الجزء الأول) (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1997).

23- نيفينز، الان وهنري ستيل كوماجر. موجز تاريخ الولايات المتحدة، ترجمة محمد بدر الدين خليل، (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1990).

24- ولسن، وودرو. الحكومة الدستورية في الولايات المتحدة، ترجمة وليد الضبع، دراسة تحليلية المستشار طارق البشري، (الكويت: دار النهوض للدراسات والنشر،2018).

25- الويتز، لاري. النظام السياسي في الولايات المتحدة الامريكية، ترجمة جابر سعيد عوض، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1996).

26- ويتني، فرانسيس ويتني. موجز التاريخ الأمريكي، (د.م)، (القاهرة: مكتبة الإسكندرية، (د.ت)).

الدوريات العلمية:

1- إبراهيم، احمد جاسم ويونس عباس نعمة. «حرب الاستقلال الأمريكية (1776-1783 م): دراسة تاريخية»، مجلة أدأب الكوفة، المجلد 1، العدد 23، (كلية الآداب، جامعة الكوفة: 2015).

2- جواد، بلقيس محمد. «العوامل المؤثرة في نشأة النظام السياسي الأمريكي»، مجلة العلوم السياسية، العدد 31 (كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد: 2005).

3- حسين، عادل محمد حسين. «الثورة الامريكية وحرب الاستقلال دراسة لاهم دوافعها ونتائجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1774-1783»، مجلة سر من رأى، المجلد 8، العدد 28، (جامعة سامراء: 2012).

4- محمود، ادريس حردان. التكوين الاجتماعي والسياسي وأثره في نضوج الأفكار الحزبية في الولايات المتحدة الأمريكي 1507-1824، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 26، العدد 12، (كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت: 2019).

5- مزياني، حميد. أسباب ودوافع نشأة الازدواجية البرلمانية في الأنظمة الدستورية الغربية (انجلترا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية)، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 10، العدد 1، (جامعة مولود معمري، الجزائر: 2015).

قائمة المصادر والمراجع الاجنبية

BOOKS

1- English, Ross M. The United States Congress, (UK: Manchester University Press, 2003).

2- Williamson, Thames Ross, Problems in American Democracy, (USA: The Project Gutenberg, 2004).

References:

1- Abu Aliya, Abdel Fattah Hassan: The history of the Americas and the political formation of the United States American (Kingdom of Saudi Arabia: Mars Publishing House, 1987).

2- Ismail, Hassan Sayed Ahmed, The Political System of the United States of America and England, (Cairo: Dar The Arab Renaissance (n.d.)).

3- Usher, Franklin: A Brief History of the United States, translated by Mohiba Malki Al-Desouki (Lebanon: House of Culture, 1954).

4- Babeer, Abdul Wahhab bin Saleh. The United States of America from colony to hegemony, (Jeddah: Company Medina Printing and Publishing, 2005).

5- Al-Takriti, Hashem Saleh. An introduction to the modern history of the United States of America from discovery to Al-Istiqlal (Baghdad: Dar Al-Jawahiri for Printing, Publishing and Distribution, 2013).

6- Thabet, Adel. Political systems: A study of the main modern models and systems of governance in Arab countries and of the regime The Islamic Politician, (Alexandria: New University House, 2007).

7- Juliean, Claud. Dream and History, or Two Hundred Years of American History, translated by Nakhla Kallas, (Damascus: Dar Talas for Studies, Translation and Publishing, (1989).

8- Hammadi, Hafez Alwan. Political Systems in Western Europe and the United States of America, (Amman: Dar Wael Printing and Publishing, 2001).

9- Duvergea, Mauric. Political Institutions and Constitutional Law Major Political Systems, translated by George Saad, (Beirut: University Foundation for Studies and Publishing(Majd), 2014).

10- De Tocquevill, Alexis. Democracy in America, translated by Amin Morsi Qandil (Cairo: World of Books, 1991).

11- Al-Sarouji, Muhammad Mahmoud, the foreign policy of the United States of America since independence until the middle of the year The Twentieth Century (Alexandria: Alexandria Book Center, 2005).

12- Shafiq, Hasan Muhammad, Comparative Political and Constitutional Systems (Cairo: Al-Atak Book Industry, 2009).

13- Sheikh, Raafat Ghoneimi. America and the world in modern and contemporary history (Cairo: Ain for Studies and Social and Humanitarian Research, (2006).

14- Abdel Rahman, Ashraf Muhammad. Modern and Contemporary American History, (Cairo: Library of Arts, (2014).

15- Al-Anbaki, Taha Hamid. Contemporary Political and Constitutional Systems, Their Foundations and Applications, (Baghdad: Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, 2013).

16- Fahmy, Abdul Qadir Mahmoud. The Political and Strategic Thought of the United States of Americam (Amman, Jordan: Dar Al-Shorouk (2008).

17- Lacey, Dan. The American Revolution, Its Motives and Meaning, Part One), translated by Sami Nashed (Cairo: Arab Register Foundation, 1966).

18- _____. The American Revolution, Its Motives and Meaning, Part Two), translated by Sami Nashed, (Cairo: Arab Register Foundation, 1966).

19- A group of researchers. The American Political System, (Damascus, Syrian: General Book Authority 2018).

20- Al-Maslout, Saleh Hassan. The history of the United States of America from its origins to unipolarity. (Kingdom of Saudi Arabia: Al-Mutanabbi Library, 2011).

21- Nawar, Abdul Aziz Suleiman, and Mahmoud Muhammad Jamal Aldeen. The History of the United States of America from the Sixteenth Century to the Twentieth Century, (Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi, 1999).

22- Al Nayrab, Muhammad Mahmoud. Al-Madkhali in the History of the United States of America (Part One), (Cairo: Dar Al-Thaqafa New, 1997).

23- Nevins, Alan and Henry Steele Commager. A Brief History of the United States, translated by Muhammad Badr al-Din Khalil, (Cairo: International House for Publishing and Distribution, 1990).

24- Wilson, Woodrow. The Constitutional Government in the United States, translated by Walid Al-Dabaa, an analytical study by Counselor Tariq Al-Bishri, (Kuwait: Dar Al-Nahd for Studies Publishing, 2018).

25- Aloetz, Larry. The political system in the United States of America, translat-

ed by Jaber Saeed Awad (Cairo: Egyptian Society for the Spread of Knowledge and International Culture,1996).

26- Whitney Francis Whitney. A Brief American History, (n.t), (Cairo: Bibliotheca Alexandria, (n.d.)).

27- Ibrahim, Ahmed Jassim and Younis Abbas Nehme. "The American War of Independence (1776-1783 AD): A Historical Study," Journal of Kufa Literature, Volume 1, Issue 23, (College of Arts, University of Kufa: 2015).

28- Jawad, Balqis Muhammad, "The factors influencing the emergence of the American political system," Journal of Political Science, No. 31 (College of Political Science, University of Baghdad: 2005).

29- Hussein Adel Muhammad Hussein. The American Revolution and the War of Independence, a study of its most important political, economic, and social motives and consequences. 1774-1783", "Sura min Ra'ah" Journal, Volume 8, Issue 28, (University of Samarra: 2012)

30- . Mahmoud Idris Hardan, Social and Political Formation and Its Impact on the Maturation of Party Ideas in the United States of America 1507-1824, (Tikrit University Journal for the Human Sciences, Vol. 26, No. 12, (College of Education for Human Sciences, Tikrit University: 2019).

31- Meziani, Hamid. The causes and motives for the emergence of parliamentary duality in Western constitutional systems (England, France, the United States of America), Critical Journal of Law and Political Science, Volume 10, Issue 1, (Mouloud Mammeri University, Algeria: 2015).

32- English, Ross M. The United States Congress, (UK: Manchester University Press, 2003).

33- Williamson, Thames Ross, Problems in American Democracy, (USA: The Project Gutenberg, 2004).